



## مبادئ علم النفس العام

للدكتور يوسف مراد

بقلم الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

كنا قد وجهنا إلى الدكتور يوسف مراد منذ عام سؤالاً في مجلة الكتاب ، نحواه هل علم النفس علم أو فلسفة أو بين هذا وذاك ؛ ولم يجر جواباً ، وأبى أن يواجه السؤال ، فقلت لعله يريد أن يفصل المسألة ، ويمد لها العدة ، ويقرأ المراجع ويفيض في الجواب ، حتى أصدر كتابه « مبادئ علم النفس العام » وهو يقع في أربعمائة صفحة من القطع الكبير ، فحمدنا الله ، وبأدرنا إلى قراءته كي نستفيد منه هذا العلم الذي يقوم على تدرسه ، وسنقل كرسى الأستاذية في كلية الآداب .

وقد استباح الدكتور مراد لنفسه أن يحكم على كتب المؤلفين في علم النفس ، ونسب الموازين التي يصدر بناء عليها حكمه عليها ، فقرأ يقول في التصدير « وهناك نقص آخر يكاد لا يخلو منه كتاب مدرسي في علم النفس ، وهو عدم الربط بين الوظائف السيكولوجية والمظاهر السلوكية وبعثاً كافياً مطابقاً للواقع . » ويقول أيضاً « من واجب كل من يشترع في وضع كتاب في علم النفس لمعالجة جميع موضوعات العلم ، كما تنص عليها عادة برامج الدراسة الثانوية في مختلف البلاد ، أن يتوخى الأساليب العلمية التي تمتاز بالأمانة والدقة ، وبضرورة التمييز بين ما هو يقيني وبين ما هو عرضة للاحتمال والشك ، وبين الوضع الملمس لبعض المشاكل كشكلية الذريرة مثلاً ، ووضعها الفلسفي » وفي التصدير إشارات كثيرة من هذا القبيل .

فهو يضع نفسه موضع المعلم لجميع من ألف في مصر في علم

النفس . ونحن لا نرفض أن نتعلم من الدكتور مراد إذا كان حقاً في كتابه من الحقائق الموثوق بها ما نأخذ به . ولستنا نجد جواباً صريحاً عن السؤال الذي وجهناه من قبل ، ولكنه يوتر أن يتمدد في علم النفس الجانب التجريبي أما الجانب الذي لم تتناوله التجارب ، فإنه يقول فيه « إنه صورة لا تشمل كافة مسائل علم النفس العام . فهي صورة ناقصة للحياة النفسية » ولا غرو في ذلك إذ كان المؤلف يقصر حديثه على الحقائق التجريبية الموثوق بها . وهو يشير هنا إلى كتاب وودورث في علم النفس التجريبي .

ونحن لا نقر وجهة نظر الدكتور مراد وزعمه أن علم النفس لا يكون علماً موثوقاً به إلا إذا كان تجريبياً ، فهناك مسائل كثيرة لا يمكن أن نتألفها التجربة من جهة ، وليس من الضروري أن يكون العلم علماً لأنه تجريبي .

هذا الخطأ في فهم منهج علم النفس ، جمعه يقول في ص ١٠ « ونحن ندرك هذه الأحداث من الداخل ، مندججة في حياتنا النفسية ، بطريقة مباشرة وبوساطة حس باطن يسمى الشعور . ولكن إذا ظلت هذه الأحداث مرآ مطوياً بدون أن تكون مصحوبة بتعبير لفظي أو حركي بقيت في نظر العلم كأنها غير موجودة . ولا تصبح هذه الأحداث الداخلية صالحة للمعالجة العلمية إلا إذا عبر عنها بوساطة حركات خارجية » .

الله أكبر ... كيف تزعم أن الإنسان حين يفكر بينه وبين نفسه ، يكون هذا التفكير « غير موجود » وكيف تستطيع لنفسك أن تنطق باسم العلم فتفكر وجود هذه الأحداث الباطنية .

وكان خليقاً بك ، إذا أردت أن تكون منطقياً مع نفسك أو مذهبك في إنكار هذه الأحداث الباطنية ، ألا تذكرها بمد ذلك في كتابك ، ولا تعتمد عليها . ولكنك مضطر إلى الاعتراف بها ، لأن علم النفس لا بد أن يقوم على التأمل الباطني ، وهذا أحد مناهجه ، ولذلك قلت في ص ١٤ « أما الحالات الشعورية من حيث هي حالاتي أنا ، أختبرها بنفسى وأحيائها ، فإحساسى بها إحساس مباشر . وتمتاز الشعوريات ، كما أحس بها وكما أخبرها بنفسى ، بكونها داخلية ومباشرة وتلقائية . . »

ويكفي أن ينظر العالم إلى بعض الحالات ، دون أن يستقرى أو يحصى جميعها . مثال ذلك تمدد الحديد بالحرارة ، فإننا لانحصى كل قطعة من الحديد ، وليس في مقدورنا ذلك . والمنطق الحديث الذى ينحو نحو الإحصاء لا يقول عن القانون إنه « علاقة » كما قال ، بل اقتران ... وذلك ليتفادى القول بالعلية .

ولسنا ندري لماذا يقول في ص ١٣ « فاللغة إذن هي حادثة الاتصال بين علم الاجتماع وعلم النفس » أليس ذلك مما يتناقض مع التواعد التى سنسها للباحثين فى التصدير حتى يهدهم سواء السبيل فقال : « فهناك خطر جسيم يهدد الباحث فى هذا العلم وهو التجريد ، وما ينجم عنه من التسيط المرف المحل الذى يتحول بسهولة إلى إيهام وغموض »

ولسنا نريد أن نعرض لأسلوب الكتاب ولغته ، فليس الكتاب فى الأدب وليس صاحبه ممن درس العربية أو يحسنها ، غير أننا كنا نحب أن يتجنب مثل هذه اللغظة كالبطانة عند قوله عن المؤثرات فى الإنسان « من حيث هي معان لها بطانها الوجدانية ، ويمكن تصورهما وإدماجهما فى منظومة ذهنية واستخدامهما لإنشاء ضروب من الاستجابات الذهنية الصامتة أو اللفظية أو الحركية ، تختلف باختلاف الغرض الذى يرمى إلى تحقيقه » .

وليس هذا الأسلوب عربياً بل أعجمياً ، لا يفهم القارىء منه شيئاً ، أما « بطانة » فهي لغة البرازين لا لغة العلماء المتنبئين . وبعد فقد عرضنا عليك نموذجاً مما جاء فى هذا الكتاب من اضطراب فى التفكير ، وتناقض فى الآراء ، وأخطاء جسيمة فى صميم العلم . ولا تتسع صفحات هذه المجلة لتمتدب المؤلف فى سائر الكتاب ، فهو يجرى على هذا النحو من الاضطراب والزلل .

وما دام الدكتور مراد قد نصب الموازين فى صدر كتابه يحاسب بها الذين ألفوا فى علم النفس ، وقد ذكرنا لك طرفاً من هذه الموازين فى سياق المقال ، فنحن نرجو العلماء أن ينصبروا له نفس هذه الموازين ، ليحسبوا على مبلغ علم أستاذ علم النفس بالجامعة ، وهو السئول عن تثقيف الطلاب .

أحمد قنار الزهراني

ونحن لا نجد هذا الاضطراب فى المنهج الذى يسلكه المؤلف نحسب ، بل فى الموضوع كذلك . وهو أخطر فهو يقول فى ص ١٠ وعن موضوع علم النفس . « وبمباراة أخرى ، موضوع علم النفس هو الإنسان من حيث هو كائن حتى يرغب ويحس ويدرك وينفعل ويتذكر ويتعلم ويتخيل ويفكر ويمير ويريد ويقبل » .

وواضح أن هذا هو التعريف الذى يرتضيه لعلم النفس . فهو يقول فى ص ١١ « يستنتج أيضاً من تعريفنا لموضوع علم النفس أن لهذا العلم صلة وثيقة بعلمين هما علم الحياة وعلم الاجتماع من جهة أخرى » .

ونحن نجانب الدكتور مراد بمقتضى كلامه ، فهو يقول فى استهلال الكتاب « يتميز كل علم من غيره بموضوعه ونهجه » . وقد رأيت أن المنهج الذى وضه مضطرب ، والموضوع الذى ينص عليه لا يرضى به العلماء ، وقد ناقشه العلماء منذ زمن طويل .

ذكر الأستاذ ألفرد بينيه فى كتابه « النفس والجسم » إن هناك سبعة تعاريف لعلم النفس ، الميثافيزيقى ، والندى ، والمنهجي ، والتعريف بدرجة اليقين ، وبالضمنون ، وبوجهة النظر ، والقوانين العقلية . وآخر هذه التعاريف هو الصحيح . أما الثانى ، وهو الذى جاء فى كتاب الدكتور مراد ، وهو الموسوم بالمددى « Definition Par Enumeration » أى بتحديد المسائل التى يتناولها موضوع العلم ؛ فيقول فيه الأستاذ بينيه : « إنه يفيد فى التقريب الأول للأشياء ، وفى تذكير أولئك الذين لا يشكون فى أن علم النفس يدرس أفكارنا . ومهما يكن العدد الحقيقى لهؤلاء الجهال ؛ فإنهم ، فيما اعتقد ، عدد لا يحسب له حساب » .

ويقول فى ص ١٢ « ولتحديد العلاقة بين الظاهرة وشروطها يستعان بالطريقة الإحصائية ، ويوسف القانون العلمى بأنه قانون إحصائى » .

ولسنا نقم لماذا يقصر الدكتور مراد القوانين العلمية على الإحصاء فهناك قوانين ليس من الضرورى أن تقوم على الإحصاء